دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلّد 45، العدد 2، الملحق 2، 2018

أثر حجم المصارف الاسلامية ومخاطر عملياتها على ربحية أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة

حسين محمد حسين سمحان، خالد كامل جمعة *

ملخص

هدفت هذه الدراسة، إلى اختبار أثر حجم البنك الإسلامي، ومخاطر عملياته، في العائد على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، نظراً لأن ملكية أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة لأموالهم، المودعة في البنك الإسلامي، تستمر ولا تنتقل إلى البنك، بل ما ينتقل إلى البنك الإسلامي هو حق التصرف في هذه الأموال فقط، وإدارتها واستثمارها، وفق شروط عقد المضاربة الموقع معهم؛ دون أن يكون لهم الحق بالتدخل في إدارة عمليات البنك، بأي شكل من الأشكال، رغم تحملهم مخاطر السوق كاملة، واختبرت الدراسة، حجم البنك الإسلامي، مقاساً باللوغارتم الطبيعي لأصول البنك الإسلامي، ومخاطر عملياته، مقاسة باللوغارتم الطبيعي لصافي الربح التشغيلي للبنك الإسلامي، كمتغيرين مستقلين، وأثرهما في العائد على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، مقاساً بصافي حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الأرباح مقسومة على متوسط رصيد حسابات الاستثمار المطلقة خلال العام. وقد أظهرت الدراسة أنه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لحجم البنك ومخاطر عملياته على العائد على حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة، وعزت الدراسة السبب، إلى طبيعة عمليات البنوك الإسلامية، حيث تختلف عمليات البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية من جهتي مصادر الأموال واستخداماتها،إضافة إلى الاختلاف في أساليب إدارة المخاطر، الأمر الذي ينعكس على طرق قياس كفاءة عمليات البنوك الإسلامية، وتقترح الدراسة تطوير أدوات لتقييم أداء البنوك الإسلامية تتناسب مع طبيعة عملياتها.

الكلمات الدالة: حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، حجم البنك الإسلامي، مخاطر عمليات البنك الإسلامي.

المقدمـــة

جاءت فكرة البنوك الإسلامية، كاحد أهم المؤسسات المالية الإسلامية لتقوم بمهمة حيوية تتمثل بتجميع المدخرات وإعادة توظيفها بطريقة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، فقامت بتجميع الاموال من خلال أساليب غير ربوية، وذلك حسب طبيعة العقد بين البنوك الإسلامية والمودعين، ويظهر هذا الإختلاف في حسابات الاستثمار المطلقة، التي تقبلها البنوك الإسلامية على سبيل عقد المضاربة الجائز شرعاً، التي تقابلها حسابات الاستثمار (الحسابات مقابل فوائد) في المصارف التقليدية، التي تقبلها البنوك التقليدية على سبيل القرض الربوي. وفي الجهة الاخرى تقوم المصارف الإسلامية باستثمار الاموال المتاحة بطرق مقبولة شرعا كالمرابحة والمضاربة والمشاركة وغيرها، وينبني على هذا الاختلاف الكثير من نقاط الإختلاف في مخاطر التشغيل، وكلما زادت الحسابات المفتوحة في البنك زاد حجمه وازدادت المسؤولية عليه في زيادة حجم وفاعلية الاستثمار ضمن مستوى معقول ومقبول من المخاطر. لذا جاءت هذه الدراسة لتوضح أثر حجم البنك الإسلامي، ومخاطر عملياته، على أهم فئة تمول أعمال البنوك الإسلامية، ألا وهي فئة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة.

مشكلة الدراسة وعناصرها

مشكلة الدراسة

تنحصر مشكلة الدراسة، في معرفة أثر حجم البنك الإسلامي (VOB)، مقاسا باللوغارتم الطبيعي لأصول البنك الإسلامي، ومخاطر عملياته (TOR)، مقاسة باللوغارتم الطبيعي لصافي الربح التشغيلي للبنك الإسلامي، كمتغيرين مستقلين، على عائد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (ROD)، مقاسة بصافي حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الأرباح مقسومة على متوسط رصيد حسابات الاستثمار المطلقة خلال العام، كمتغير تابع.

عناصر مشكلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤالين التاليين:

1 – هل يوجد أثر لحجم البنك الإسلامي، في عائد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة؟

2 – هل يوجد أثر لمخاطر عمليات البنك الإسلامي، في عائد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة؟

* جامعة الزرقاء، الأردن (1)، عمان، الأردن (2). تاريخ استلام البحث 2016/02/25، وتاريخ قبوله 2016/05/12.

فرضيات الدراسة

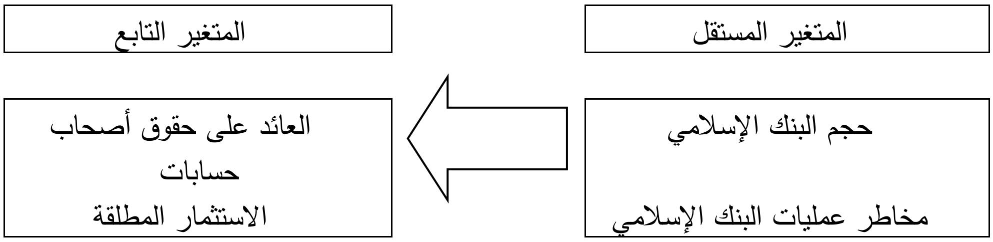
الفرضية الأولى: H_1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$، لحجم البنك الإسلامي، في عائد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة.

الفرضية الثانية: H_2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$، لمخاطر عمليات البنك الإسلامي، في عائد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة.

منهجية الدراسة

تعد هذه الدراسة من الدراسات التطبيقية، التي سيتبع الباحثان فيها المنهج الوصفي والتحليلي، بهدف دراسة أثر حجم البنك الإسلامي (VOB)، مقاساً باللوغارتم الطبيعي لأصول البنك، ومخاطر عمليات البنك الإسلامي (TOR)، مقاسةً باللوغارتم الطبيعي لصافي الربح التشغيلي للبنك الإسلامي، في عائد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (ROD)، مقاساً بصافي حصة أصحاب الاستثمار المطلقة من الأرباح مقسومة على متوسط رصيد حسابات الاستثمار المطلقة خلال العام.

أنموذج الدراسة



المصدر: من اعداد الباحثان.

قياس متغيرات الدراسة

تهدف الدراسة إلى اختبار أثر حجم البنك الإسلامي (VOB)، ومخاطر عملياته (TOR)، في العائد على حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة (ROD)، في البنوك الإسلامية الأردنية. ولتحقيق هذا الهدف، ستعتمد الدراسة على النموذج العام التالي:

$$y_{i,t}=f(x_{i,t}, z_{i,t}, u)$$

حيث:

$y_{i,t}$: هي العائد على حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة (ROD)، للبنك (i)، في الزمن (t). وسيتم قياس أثر المخاطر التي يتعرض لها أصحاب هذه الحسابات من خلال حجم البنك (VOB)، ومخاطر عمليات البنك (TOR).

$x_{i,t}$: تمثل حجم البنك الإسلامي (i)، في الزمن (t).

$z_{i,t}$: تمثل مخاطر عمليات البنك الإسلامي (i)، في الزمن (t).

u: تمثل معامل الخطأ العشوائي.

مجتمع الدراسة وعينته

بلغ عدد البنوك العاملة في الأردن حتى نهاية سنة 2014م (26) بنكاً، منها أربعة بنوك إسلامية، تمثل مجتمع الدراسة، ثلاثة منها أردنية والرابع سعودي، (التقرير السنوي للبنك المركزي الاردني 2014)، وتتكون عينة الدراسة من البنوك الإسلامية الأردنية وهي: (1) البنك الإسلامي الأردني، تأسس سنة (1978م). (2) البنك العربي الإسلامي الدولي، باشر أعماله سنة (1998م). (3) بنك الأردن دبي الإسلامي (بنك الإنماء الصناعي سابقاً)، وقد حول عملياته البنكية إلى النظام الإسلامي سنة (2010م)، وقد تم اختيار هذه العينة، لتوفر البيانات المحاسبية الخاصة ببنوك العينة، طوال فترة الدراسة، ولتشابه البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها هذه البنوك.

مصادر جمع المعلومات:

تعتمد الدراسة على المصادر الأولية، من الكتب والبحوث والأطاريح، لتشكل الإطار النظري، بما يتماشى مع أهداف الدراسة، وكذلك على المصادر الثانوية، التي تشمل البيانات المالية المدققة للبنوك الإسلامية، والمنشورة على الموقع الألكتروني لبورصة عمان، كذلك على التقارير السنوية (الكتاب السنوي)، الصادر عن البنوك الإسلامية الأردنية.

حدود الدراسة:

يمكن اختصار أهم المحددات التي تحكم هذه الدراسة ونتائجها، بأنها تقتصر على البنوك الإسلامية الأردنية، المدرجة في بورصة عمان، والبالغ عددها ثلاثة بنوك، للفترة من 2010م إلى 2014م.

التعريف بمصطلحات الدراسة مفاهمياً وإجرائياً:

المتغير التابع:

العائد على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة

Return on Investment Acconts Holders (ROD). وسيتم قياس هذا المتغير في الدراسة، بـ صافي حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من أرباح الاستثمار المشترك مقسومة، على متوسط رصيد حسابات الاستثمار المطلقة خلال العام.

هذه النتيجة تعرضها البنوك الاسلامية في تقاريرها السنوية تحت مسمى النسبة العامة للارباح، وسيعتمد عليها الباحثان في هذا المضمار (التقارير السنوية للبنوك الاسلامية الأردنية).

المتغير المستقل:

1- حجم البنك (VOB): يقيس إمكانية تحقيق البنك وفورات الحجم. وسيتم قياس هذا المتغير في الدراسة بـ اللوغارتم الطبيعي للأصول (عمايرة، 2005).

2- مخاطر عمليات البنك الإسلامي (TOR): هي مخاطر الخسارة الناتجة عن فشل أو عدم ملاءمة، في واحد أو أكثر من كل من الإجراءات الداخلية، أو العنصر البشري. (عريقات وعقل، 2012). وسيتم قياس هذه المخاطر في الدراسة بـ اللوغارتم الطبيعي لصافي الدخل من التشغيل (الحنيطي، 2009).

أهمية الدراسة

يقبل البنك الإسلامي جزءاً من ودائع عملائه على سبيل المضاربة، حيث يتقاسم البنك الإسلامي وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة الربح، بالنسب المتفق عليها، وفي حال الخسارة ودون تعدي أو تقصير من البنك الإسلامي؛ فيتحمل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة هذه الخسارة. جاءت هذه الدراسة لعرض المخاطر التي يتعرض لها أصحاب هذه الحسابات، نظراً لأنهم يتحملون مخاطر إدارة البنك الإسلامي لاستثماراتهم، دون أن يكون لهم حق في المشاركة والإشراف على إدارة هذه الإستثمارات، بينما يحق للمساهمين التدخل في هذه الإدارة، رغم أنهم يمتلكون الجزء الأقل من مصادر تمويل عمليات البنك الاسلامي.

الدراسات السابقة

تجدر الاشارة هنا إلى عدم تمكن الباحثين من الحصول على دراسات سابقة بحثت هذا الموضوع إلا أن أقرب الدراسات لهذه الدراسة تمثلت في الدراسات التالية:

1- دراسة "ضوابط الملاءة للمؤسسات المالية الإسلامية"، (الضلاعين، 2014).

هدفت الدراسة التعرف إلى المخاطر والصعوبات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية، نظراً لتمسكها بتطبيق المعاملات التي تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء. وخلصت الدراسة إلى أن الملاءة في البنوك الإسلامية عبارة عن قدرة البنك على مواجهة المخاطر المتوقعة، وتوفير السيولة في موعد استحقاقها، للوفاء بالالتزامات المترتبة على البنك، وأن للبنوك الإسلامية من الملاءة، ما يمكنها من المنافسة في الأسواق العالمية، وقوة في المركز المالي تورثها ثقة المتعاملين.

2- دراسة "الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية تخريجها وكيفية توزيع أرباحها"، (الصيفي والسليم، 2010).

تناولت هذه الدراسة، تخريج عقد الوديعة الاستثمارية، وكيفية توزيع أرباحها، وقد تناولت الأطراف التي يشملها التخريج، وبينت أثر طبيعة عمل البنوك الإسلامية على التخريج، واستعرضت آراء المعاصرين في التخريج على الوكالة بأجر أو على المضاربة، ثم تحدثت عن الصيغة العملية في تخريج عقد المضاربة، وقامت بمناقشتها ثم تناولت محاولات بعض المعاصرين في تصحيح هذا التخريج، وذكرت الصيغة المختارة لعقد الوديعة الاستثمارية، ثم تناولت بعد ذلك كيفية احتساب نصيب الوديعة في الربح، وكيفية توزيعه، فتناولت أسلوب النُمر وبينت حكم العمل به، ثم تناولت إسلوب التقويم الدوري، وبينت الطريقة الحسابية المتعلقة به. وتوصلت الدراسة أن عقد الوديعة الاستثمارية عقد شركة في الربح، وليس عقد وكالة بأجر، أو وكالة بعمل، كما أن عقد الوديعة الاستثمارية ينطوي على عدد من العلاقات، وهي علاقة المودع ببقية المودعين، وعلاقة المودعين بالبنك، وعلاقة البنك بأصحاب المشاريع الممولة.

3- دراسة "مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2"، (أبو محيميد، 2008).

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى مخاطر بعض صيغ التمويل الإسلامي، وعلاقتها بمعادلة كفاية رأس المال، والمخاطر التي أقرتها لجنة بازل II، وبينت الدراسة أن صيغ التمويل الإسلامي، لها علاقة بجميع أو بعض مخاطر الإئتمان والسوق والتشغيل، كما يحتاج تطبيق معيار كفاية رأس المال، الصادر عن مجلس الخدمات الإسلامية، إلى ضرورة بيان مصدر تمويل كل صيغة من صيغ التمويل، وذلك لإيجاد علاقة منطقية ما بين مكونات معادلة كفاية رأس المال. وأوصت الدراسة بأن لا يتم استبعاد كافة مخاطر صيغ التمويل الممولة من الحسابات المشاركة، وإنما يجب إدخال نسبة من هذه المخاطر في مقام معادلة كفاية رأس المال، لتغطية المخاطر التشغيلية والمخاطر التجارية.

4- دراسة "مدى التزام البنك الإسلامي الفلسطيني بمعيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الإستثمار"، (الشرفا، 2007).

أوضحت هذه الدراسة، مدى التزام البنك الإسلامي الفلسطيني، بمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، التي بدأ العمل بها في البنوك الإسلامية، وذلك من خلال القيام بدراسة التقرير السنوي للبنك الإسلامي الفلسطيني للعام 2005، وناقشت الدراسة على وجه الخصوص مدى إلتزام البنك الإسلامي الفلسطيني، للمعيار رقم (5)، من معايير المحاسبة الإسلامية، والقاضي بالإفصاح عن أسس توزيع الأرباح، بين أصحاب حقوق الملكية، وأصحاب حسابات الاستثمار، فقد ألزمت سلطة النقد الفلسطينية البنوك الإسلامية، باتباع هذه المعايير عند إعدادها تقاريرها المالية.

الإطار النظري

حسابات الاستثمار المطلقة

هي الحسابات (الودائع) التي يقبلها البنك الإسلامي من عملائه على سبيل المضاربة، حيث يهدف أصحاب هذه الحسابات إلى استثمار أموالهم، فيقومون بتوقيع عقد مع البنك، مفاده أنهم يفوضون البنك الإسلامي، بالعمل في أموالهم ضمن الشروط الشرعية، على أن يتم توزيع أرباح استثمار هذا المال بينهم وبين البنك الإسلامي بنسب متفق عليها، أما الخسارة فيتحملها أصحاب الأموال؛ مالم يقصر البنك أو يتعدى على المال، وهذا مقتضى عقد المضاربة.

وتقوم البنوك الإسلامية، بخلط جميع أموال المودعين في هذه الحسابات معا، كما تخلطها بأموالها الخاصة. لذلك تسمى هذه الحسابات بحسابات الاستثمار المشترك، ويكون البنك الإسلامي هنا هو العامل في المضاربة أو المضارب، بينما يكون المودعون هم أصحاب المال. (الوادي وسمحان، 2014)

ويمكن تلخيص أهم أسباب حصول أصحاب الحسابات الاستثمارية على أرباح إذا تحققت، وتحملهم الخسائر، بأن ملكية أصحاب الحسابات الاستثمارية لأموالهم المودعة في البنك الإسلامي تستمر، ولكنهم هنا يفوضون البنك بالتصرف في هذه الأموال واستثمارها حسب الإتفاق، ويتحمل المودعون مخاطر استثمار أموالهم. (سمحان، 2013)

وتزداد الأهمية النسبية لهذا النوع من الودائع في البنوك الإسلامية، بالمقارنة بمثيلاتها في البنوك غير الإسلامية، لأن البنك الإسلامي لا يدفع فوائد على هذه الأنواع من الودائع، كما هو الشأن في البنوك الربوية، وإنما يقوم بتوظيفها واستثمارها بنفسه، أو مع شركاء آخرين، ويحقق الأرباح نتيجة لذلك، ثم يقوم في نهاية كل عام، بتوزيع العوائد المستحقة لأصحاب هذه الودائع، طبقا لما حققه البنك من أرباح ناجمة عن استثمار هذه الأموال. (طايل، 1988)

التكييف الشرعي لحقوق أصحاب حسابات الاستثمار:

التكييف الشرعي لحقوق أصحاب حسابات الاستثمار، هو رأس المال في عقد المضاربة، فالبنك يتلقى أموال حسابات الاستثمار؛ ليعمل فيها والربح يكون بينه وبين أصحاب هذه الحسابات على ما اشترطا، ويكون أصحاب حسابات الاستثمار أصحاب المال (معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية 2010).

يوزع الربح بين البنك وبين أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بنسبة مساهمة مال كل منهما في الاستثمارات المشتركة، وذلك استناداً إلى رأي بعض الفقهاء بأن الربح يوزع بين الشركاء بحسب مال كل منهم. وهناك رأي آخر بجواز توزيع الربح بالنسب التي يتفق عليها الطرفان، وهذا المعمول به في البنوك الاسلامية. ويتم حسم نصيب البنك بصفته مضارباً من أرباح حسابات الاستثمار (الهيتي 1994).

احتساب نصيب أصحاب حسابات الاستثمار بطريقة النُمر أو الأعداد

هي في الأصل طريقة حسابية، لتحديد عائد المبلغ، الذي يتحرك زيادةً أو نقصاناً بشكل يومي غالباً، وذلك بطريق ضرب الرصيد اليومي في عدد الأيام التي مكثها هذا الرصيد، بحسب الطريقة البسيطة في حساب العائد، وذلك يكون العدد الناتج ممثلاً للعائد لمدة يوم واحد، مما يمكن معه جمع الأعداد الأخرى خلال الفترة الزمنية المحددة للحساب (حمودة، 1991)، واعتمدت هذه الطريقة في عدد من البنوك الإسلامية (المصري، 1988). وتركزت فكرة هذه الطريقة على اعتبار عامل الزمن كمتغير أساسي، مع حجم المبلغ، يُرجّح على وفقها استحقاق الوديعة لحظها من الربح، على أساس المدة التي ساهمت في تحقيق الربح خلالها (المصري، 1988)، وتقوم على أساس اختيار وحدة زمنية متفق عليها، ومعلومة لدى المتعاقدين، مثل أن تكون لمدة شهر أو ستة أشهر أو يوم (اتحاد المصارف العربية، 1989)، وذلك لتوحيد المدة المعتبرة في احتساب الربح بحيث تكون على أساسها (التيجاني، 1987). وذهب جمع من المعاصرين إلى جواز العمل بطريقة الأعداد، فقالوا أنه يجوز التعديل في نسب الربح على خلاف رأس المال، وذلك بالتراضي في العقد (العثماني، 1998).

خلط مال المضاربة:

المقصود بخلط مال المضاربة هو قيام المضارب (وهنا

يكون البنك الإسلامي)، بخلط ماله (مساهمين البنك) مع مال أصحاب المال (أصحاب الودائع الإستثمارية)، أو قيام المضارب بخلط أمواله بأموال أصحاب المال المخلوطة جميعاُ، ومن ثم استثمار جميع هذه الأموال، أي العمل بجميع هذه الأموال، بهدف تحقيق الأرباح، واختلف الفقهاء في جواز خلط مال المضاربة بمال المضارب، أو بأموال مضاربين آخرين، وهم في ذلك على ثلاثة آراء. الرأي الأول: يرى السادة الأحناف (الكاساني، 1986)، والسادة الحنابلة (إبن قدامة، 1968)، بعدم جواز الخلط؛ إلا إذا فوض صاحب المال أمور المضاربة للمضارب، وذلك لأن الخلط يوجب في مال صاحب المال حقا لغيره، وبتفويض صاحب المال أمور المضاربة للمضارب، يمكنه من خلط مال المضاربة، لأنه أمر متعارف عليه بين التجار، وعادة يكون فيه مصلحة لجميع أطراف عقد المضاربة، حيث تزداد إمكانية تحقيق الربح، وتقل إمكانية الخسارة كلما كثر المال. يقول إبن قدامة في المغني:" وليس له أن يخلط مال المضاربة بماله... فإن قال له: اعمل برأيك جاز له ذلك" (إبن قدامة، 1968).

الرأي الثاني: ويرى السادة الشافعية (النووي، شرح المهذب) أنه لا يجوز للمضارب، أن يخلط مال المضاربة، إلا بإذن صريح من صاحب المال، وذلك لأن الخلط نفسه ليس من أعمال التجارة، التي يتناولها عقد المضاربة، والتفويض العام للمضارب في المضاربة يتعلق بالتجارة، ولا يتعلق بالخلط، لذلك لا بد من أن يصرح صاحب المال بموافقته على الخلط.

الرأي الثالث: يرى فيه السادة المالكية (الإمام مالك بن أنس، 1400هـ)، جواز خلط مال المضاربة بغيره بمطلق العقد، دون تفويض بالمضاربة ودون إذن صريح بالخلط، إذا كان المضارب قادراً على تشغيل المالين، أي الإتجار بالمالين، وسواء أكان الخلط بمال المضارب أم بمال غيره، بل إنهم رأوا ذلك أولى في بعض الحالات، كأن يخاف المضارب بتقديم الإتجار بأحد المالين رخصاً في البيع، أو غلاء في الشراء، فالأفضل خلط المالين والإتجار بهما معاً، لتكون الفائدة مشتركة بينهما (سمحان، 2008).

حجم البنك الإسلامي

وهو عبارة عن جميع الأصول الواردة ضمن الجانب المدين من الميزانية لأي بنك، وتشير معظم الدراسات إلى أهمية المقارنة بحجم الموجودات بالنسبة إلى كل من حقوق المساهمين والتمويل ومصاريف العمل؛ للوقوف على مخاطر كل من التمويل ورأس المال والمصاريف. ويمكن أن ينظر إلى أهمية الحجم عند دراسة وفورات الحجم التي تعني؛ أنه كلما زاد حجم الإنتاج أو المخرجات، كلما قلت تكلفة المدخلات، وهذا يتحقق بالنسبة للبنوك ذات الحجم الكبير، والحجم يضم كل من التسهيلات والاستثمارات والنقد والأصول الثابتة؛ ولذلك فإن هذه الأصول يجب أن تُختار بطريقة، تمكن البنك من تحقيق أقصى ربح ممكن، وهنا يمكن أن نطلق على هذه الأصول بأنها ذات كفاءة (عمايرة، 2005).

وفي هذه الدراسة سيتم قياس حجم بالبنك (VOB) بـ اللوغارتم الطبيعي للأصول.

مخاطر عمليات البنوك الإسلامية:

لم يرد في القرآن الكريم، أو في السُنة النبوية الشريفة لفظ الخطر، وإنما ورد معناه في لفظ مرادف له وهو الغرر، في الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر. والغرر في اللغة هو الخطر، وهو الخِداع الخطر والخديعة، وتعريض المرء نفسه أو ماله للهلكة. وفي الاصطلاح الفقهي؛ الغرر ما يكون مستور العاقبة (السرخسي ج13، ص68)، وهو ما تردد بين أمرين ليس أحدهما أظهر، والغرر ينفي عن الشيء –كما قال إبن رُشد– أن يكون معلوم الوجود، معلوم القدر، مقدوراً على تسليمه (طهراوي وبن حبيب، 2013).

كما لم يرد في الشرع الأمر بالتعرض للمخاطر، وإنما ورد اشتراط الضمان، كقوله صلى الله عليه وسلم "الخراج بالضمان"(متفق عليه)، ونهيه عليه الصلاة والسلام عن ربح ما لم يضمن (الفتاوي 620/10–622) باختصار. وانظر الموافقات 2–222–229، راجع. وقال ابن تيمية وابن القيم: "المخاطرة مخاطرتان: مخاطرة التجارة، وهو شراء السلعة بقصد بيعها والربح فيها مع التوكل على الله، والخطر الثاني: الميسر الذي يتضمن أكل المال بالباطل، فهذا الذي حرمه الله تعالى ورسوله" (طهراوي وبن حبيب، 2013).

وتتعرض البنوك في العصر الحالي، إلى مخاطرٍ عديدة، ناتجة عن التطورات المتسارعة في مختلف الأنشطة، لاسيما من حيث ظهور منتجات جديدة، وإنشاء خدمات استثمارية جديدة، والتوسع في مجال المحافظ الإئتمانية، عدا عن التطورات التكنولوجية الهائلة، وتطور أنظمة الإتصال والمعلومات (عثمان، 2008). وينشأ الخطر أيضاً، عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة، والمحصلة النهائية غير معروفة (Jorion, 1996).

يعد الالتزام بالضوابط الشرعية، من أهم خصائص البنوك الإسلامية، وهو من الأهمية بحيث إذا لم تتقيد به إدارات البنوك الإسلامية؛ فإنها تفقد صفتها الأساسية التي تميزها عن البنوك التقليدية. لذا فإن معيار الالتزام بالضوابط الشرعية يعد

من أهم معايير تقويم أداء البنوك الإسلامية.

أنواع المخاطر

تُقسم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات إلى نوعين من المخاطر هما: المخاطر المالية ومخاطر العمليات.

المخاطر المالية: تهدف إدارة الموجودات والمطلوبات لدى البنوك، إلى تعظيم الأرباح ضمن مستويات مقبولة ومسيطرة عليها من مخاطر السوق ومخاطر الإئتمانية، مع إدارة السيولة بالشكل الأمثل (عثمان، 2009). وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارات البنوك، وفقاً لتوجه وحركة السوق، والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية، والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة، وتُحَقق البنوك عن طريق اسلوب إدارة هذه المخاطر ربحاً أو خسارةً (قندوز، 2012).

مخاطر العمليات (المخاطر التشغيلية): تنشأ نتيجة التغيرات في مصاريف التشغيل بشكل مميز عن ما هو متوقع، وينتج عنها انخفاض في صافي الدخل وقيمة المنشأة، فبعض البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة (Koch and Scott, 2003). كما أن هذه المخاطر ناتجة عن الأخطاء البشرية المهنية أو التقنية، سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة، وقد يكون هذا النوع من المخاطر أعلى منه في البنوك الإسلامية منه في التقليدية، نتيجة [تداخلات] بين أحكام الشريعة الإسلامية، والأنظمة والتعليمات القانونية (طهراوي وبن حبيب، 2013).

المخاطر في البنوك الإسلامية

قامت البنوك الإسلامية على أساس أن أصولها وخصومها قائمة على مبدأ المشاركة في الربح، ولذا فإنه من المتوقع نظرياً أن يتمتع النظام البنكي الإسلامي بوضع أكثر استقراراً من النظام البنكي التقليدي، لأن ما يمكن أن يحدث من صدمات في جانب الأصول أو التوظيف، يمكن امتصاصه في جانب الخصوم، مادامت الودائع قائمة على المشاركة في الربح والخسارة، دون إلتزام من البنك بعائد ثابت، بصرف النظر عن نتائج الأعمال الفعلية في جانب التوظيف (مشعل، 2010). ولكن ينبغي الأخذ بعين الاعتبار، عند دراسة المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية هو طبيعة هذه المؤسسات في ذاتها، وبالضبط ما تعلق بهيكل الموجودات (ميزانية المؤسسة المالية)، حيث سنجد نوعين رئيسين هما:

أ– المؤسسات المالية أو البنوك الإسلامية، التي تعمل على أساس المضاربة في جانب الأصول وفي جانب الخصوم، وتكون صيغة المشاركة في الربح هي التي تحل محل التمويل التقليدي. ووفقاً لهذا النموذج، فإن جميع الأصول يأتي تمويلها من خلال أموال استُقطبت على أساس المشاركة في الربح (مضاربة) (السالوس، 2005).

ب– نموذج المضاربة من طرف واحد، في جانب الخصوم مع استخدام صيغ تمويل متعددة في جانب الأصول (الكراسنة، 2006).

ويؤثر كل نوع من النوعين السابقين للميزانية، على طبيعة المخاطر التي تواجه المؤسسة المالية الإسلامية (قندوز، 2012). وتشترك البنوك الإسلامية عموماً، في المخاطر التي تواجهها، وذلك على النحو التالي:

أ – مخاطر الإئتمان: تكون في صورة مخاطر تسوية أو مدفوعات، تنشأ عندما يكون على أحد أطراف العقد، أن يدفع نقوداً (عقد السَّلم، وعقد الإستصناع)، أو عليه أن يستلم أصولاً (عقد المرابحة للآمر بالشراء) قبل أن يتسلم البنك ما يقابلها من أصول أو نقود، مما يعرض البنك الإسلامي لخسارة محتملة. وفي حالة صيغ المشاركة في الأرباح (عقد المضاربة، وعقود المشاركات) تأتي مخاطر الإئتمان، في صورة عدم قيام الشريك، بسداد نصيب البنك عند حلول أجله، وقد تنشأ هذه المشكلة نتيجة تباين المعلومات، عندما لا يكون لدى البنك الإسلامي، المعلومات الكافية عن الأرباح الحقيقية لمنشآت الأعمال، التي جاء تمويلها على أساس المشاركة أو المضاربة، وبما أن عقود المرابحة هي عقود متاجرة، تنشأ المخاطر الإئتمانية في صورة مخاطر الطرف الآخر، وهو المستفيد من التمويل، والذي تعثر أداؤه في تجارته، ربما بسبب عوامل خارجية عامة، وليست خاصة به (خان وحبيب، 2003).

ب– مخاطر السيولة: تنشأ مخاطر السيولة، من عدم المواءمة بين تواريخ استحقاق الأصول والمطلوبات (Koch and Scott, 2003)، ولمخاطر السيولة ثلاث جوانب. الأول: نقص شديد في السيولة. الثاني: احتياطي السلامة الذي توفره محفظة الأصول السائلة. والثالث: القدرة على تدبير الأموال بتكلفة عادية. وينتج عن الحالة الأولى –أي النقص الشديد للسيولة– الإفلاس، أي أنها مخاطر قاتلة (حماد، 2003). إن البنوك الإسلامية لا تستطيع الإقتراض بفائدة لتغطية احتياجاتها للسيولة عند الضرورة، ولا تستطيع بيع الديون مبدئيا إلا بقيمتها الإسمية، إضافة إلى عدم قيام البنوك المركزية بدور المقرض الأخير للبنوك الإسلامية، كما هو الحال بالنسبة للبنوك التقليدية، ومن ثم فإن معظم الودائع في البنوك الإسلامية هي ودائع في الحسابات الجارية (طهراوي وبن حبيب، 2013).

ج– مخاطر السعر المرجعي: قد يبدو أن البنوك الإسلامي، لا تتعرض لمخاطر السوق الناشئة عن التغيرات في

سعر الفائدة، طالما أنها لا تتعامل بسعر الفائدة، لكن التغييرات في سعر الفائدة تحدث بعض المخاطر في إيرادات البنك الإسلامي، فالبنوك الإسلامية تتخذ سعر الفائدة في السوق سعرا مرجعياً، لتحديد أسعار أدواتها المالية المختلفة، ففي عقد المرابحة يتحدد هامش الربح بإضافة هامش المخاطرة إلى السعر المرجعي، وهو في العادة مؤشر ليبور، وطبيعة الأصول ذات الدخل الثابت تقتضي أن يتحدد هامش الربح مرة واحدة طوال فترة العقد. وعلى ذلك فإنه مع تغير السعر المرجعي، فإنه لا يمكن تغيير هامش الربح في عقود ذات الدخل الثابت، ولأجل هذا، فإن البنوك الإسلامية توجه المخاطر الناشئة من تحركات سعر الفائدة في السوق البنكية.(قندوز، 2012).

د- مخاطر التشغيل والمخاطر القانونية: وهي مخاطر ناتجة عن الأخطاء البشرية المهنية أو التقنية، سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة (Thorsten et al, 2010)، وتواجه البنوك الإسلامية مخاطر تشغيل تختلف عن البنوك التقليدية، نظراً للإحتياجات الخاصة على صعيد الكفاءات البشرية، والأنظمة الآلية التي تتطلبها تنفيذ الصيغ الشرعية (مشعل، 2010). ويمكن أن تنفرد البنوك الإسلامية، بمخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، في تنفيذ عقودها، التي تنعكس في عدم الإعتراف بالدخل من بعض العمليات، التي ترى هيئة الرقابة الشرعية للبنك، عدم شرعيتها (مشعل، 2010). وبما أن هناك اختلافاً في طبيعة العقود المالية الإسلامية، فإن هناك مخاطر تواجه البنوك الإسلامية في جانب توثيق هذه العقود وتنفيذها، وكذلك بما أنه لا تتوفر صورة نمطية لعقود الأدوات المالية المتعددة، فقد طورت البنوك الإسلامية هذه العقود وفق لفهمها للتعاليم الشرعية، والقوانين المحلية، ووفق احتياجاتا الراهنةثم إن عدم وجود العقود الموحدة، إضافة إلى عدم توفر النظم القضائية التي تقرر في القضايا المرتبطة بتنفيذ العقود، من جانب آخر؛ تزيد من المخاطر القانونية، ذات الصلة بالاتفاقيات التعاقدية الإسلامية (قندوز، 2012).

هـ- مخاطر السحب ومخاطر الثقة: يقود نظام العائد المتغير على ودائع الإدخار والاستثمار، إلى حالة عدم التأكد من القيمة الحقيقية للودائع، فالمحافظة على قيمة الأصول بمعنى تخفيض مخاطر الخسارة، جراء معدل العائد المنخفض، ربما يكون العامل المهم في قرارت العملاء الخاصة بسحبهم أرصدة ودائعهم، ومن وجهة نظر البنك، فإن ذلك يؤدي إلى مخاطر السحب التي يكون وراءها معدل العائد المنخفض، مقارناً بالمؤسسات المالية الأخرى، كما قد يؤدي معدل عائد منخفض للبنك الإسلامي مقارناً بمتوسط العائد في السوق إلى مخاطر الثقة، حيث ربما يظن المودعون والمستثمرون أن مرد العائد المنخفض التعدي أو التقصير من جانب البنك الإسلامي (قندوز، 2012).

و- المخاطر التجارية المنقولة: وهي المخاطر التي تُحَوَّل إلى المساهمين، أي البنك الإسلامي، من أجل حماية أصحاب حسابات الاستثمار من تحمل بعض المخاطر، التي تنشأ عند تحقيق البنك الإسلامي لمعدل عائد يقل عن المعدل السائد في السوق، لذلك فإن البنك الإسلامي، قد يتنازل عن جزء من نصيبه، أو كل نصيبه من الأرباح، لصالح أصحاب الودائع، من أجل المحافظة على معدل أرباح يحمي البنك من مخاطر سحب المودعين لودائعهم إلى حيث العائد الأعلى (طهراوي وبن حبيب، 2013).

وفي هذه الدراسة سيتم قياس مخاطر العمليات في البنوك الإسلامية (TOR) بـ اللوغارتم الطبيعي لصافي الربح التشغيلي.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة متغيراً تابعاً واحداً، يمثل العائد على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (ROD)، إضافة إلى متغيرين مستقلين يمثلان حجم البنك الإسلامي (VOB)، ومخاطر عمليات البنك الإسلامي (TOR)، خلال الفترة 2010-2014. وفيما يلي استعراض لنتائج التحليل الوصفي لهذه المتغيرات، وذلك بالاستناد إلى الإحصائيات الوصفية المبينة في الجدول رقم (1).

أولاً: العائد على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (ROD).

بلغ متوسط العائد على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (ROD)، خلال فترة الدراسة (2010-2014)، لجميع البنوك الإسلامية الأردنية (3.62%)، وبانحراف معياري مقداره (0.005312)، وقد كان أعلى عائد على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (ROD) (4.4%)، مسجل باسم بنك الأردن دبي الإسلامي، عام (2013). في حين أدنى عائد كان (2.64%)، من نصيب البنك العربي الإسلامي الدولي عام (2011). يلاحظ عدم وجود تفاوت كبير في العائد على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (ROD)، بين البنوك الإسلامية، وهذا واضح من خلال الانحراف المعياري ومقداره (0.005312).

ثانياً: حجم البنك الإسلامي (VOB).

بلغ متوسط حجم البنك (VOB) والمقاس باللوغارتم الطبيعي للأصول، خلال فترة الدراسة (2010-2014)، لجميع البنوك الإسلامية الأردنية (21.00)، وبانحراف معياري مقداره (0.77).

وكان أكبر حجم بنك إسلامي (VOB) مسجل باسم البنك الإسلامي الأردني عام (2014) بمقدار (21.99)، ويساوي (3’554’739’368 دينار)، في حين كان أقل حجم للبنك الإسلامي، من نصيب بنك الأردن دبي الإسلامي عام (2011) بمقدار (19.67)، ويساوي (268’088’438 دينار). يلاحظ وجود تفاوت واضح في أحجام البنوك الإسلامية، وقد يعزى هذا الأمر إلى أن بنك الأردن دبي الإسلامي، قد تحول من بنك الإنماء الصناعي، الذي يقدم تمويل للمشاريع الصناعية، إلى بنك إسلامي عام (2010)، الأمر الذي يحد من حجم أصول البنك نتيجة القفزة النوعية في طبيعة عمليات البنك، لكن المتتبع لحجم أصول البنك عبر الزمن، يلاحظ النمو المتواصل في حجم أصول البنك.

ثالثا: مخاطر عمليات البنك الإسلامي (TOR).

بلغ متوسط مخاطر عمليات البنك الإسلامي (TOR)، والمقاسة باللوغارتم الطبيعي لصافي ربح البنك بعد الضرائب (16.21)، وبانحراف معياري مقداره (1.17). وكانت أعلى مخاطر عمليات مسجلة عام (2014) باسم البنك الإسلامي الأردني بمقدار (17.625)، ويساوي (45’129’375 دينار)، في حين كانت أدنى مخاطر عمليات للبنوك الإسلامية مسجلة عام (2013) باسم بنك الأردن دبي الإسلامي بمقدار (14.20)، وتساوي (1’470’591 دينار). ولنفس السبب السابق(اتساع نسبي بسيط للإنحراف المعياري في حجم البنوك الإسلامية)، حيث أن بنك الأردن دبي يمكن اعتباره بنكا فتيا، مقارنة مع البنك الإسلامي الأردني، الذي باشر أعماله عام (1979)، والبنك العربي الإسلامي الدولي الذي باشر أعماله عام (1997)، في حين أن بنك الأردن دبي الإسلامي بدأ عملياته المصرفية الإسلامية عام (2010)، وهذا قد يؤثر على أدائه المالي مقارنة بأداء البنوك الإسلامية الأخرى.

رابعا: الإحصائيات الأخرى.

تبين إحصائيات الإلتواء Skewness، والتفرطح Kurtosis، شكل التوزيع لمتغيرات الدراسة، حيث يمكن ملاحظة أن متغيرات الدراسة حجم البنك الإسلامي (VOB)، ومخاطر عمليات البنوك الإسلامية (TOR)، والعائد على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (ROD)، كانت تعاني من إلتواء (Skewness) سالب (إلى اليسار) بسيط، مما يعني أن متغيرات الدراسة موزعة توزيعاً طبيعياً، مما يعني بأن التوزيع طبيعي لهذا المتغير. وتؤكد إحصائية (Jarque-Bera)، أن توزيع متغيرات الدراسة حجم البنك الإسلامي (VOB)، ومخاطر عمليات البنك الإسلامي (TOR)، والعائد على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (ROD)، كانت تتبع توزيعاً طبيعياً.

ملاحظة: سجل بنك الأردن دبي الإسلامي عام (2010)، ربح سالب مقداره (3’407’542 دينار)، وهذا العام الذي باشر فيه بنك الأردن دبي الإسلامي عملياته المصرفية الإسلامية لأول مرة. ولما كانت الدراسة تعتمد على اللوغارتم الطبيعي لصافي الربح بعد الضرائب، لكل بنك من بنوك الدراسة؛ كمقياس لمخاطر عمليات البنك الإسلامي (TOR)، ولما كان من المتعذر احتساب اللوغارتم الطبيعي لرقم سالب، فقد تم اعتبار هذا الرقم صفرا؛ وعليه تبلغ عدد المشاهدات لكل متغير من متغيرات الدراسة (15) مشاهدة، (5 سنوات X 3 بنوك)، بينما بلغ عدد القطاعات (البنوك) (3) بنوك.

الجدول (1)

الإحصائيات والوصفية

لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2010–2014

	(ROD)	**VOB**	**TOR**
Mean	0.036170	21.00086	16.21162
Median	0.035600	20.95184	16.35191
Maximum	0.044000	21.99155	17.62504
Minimum	0.026400	19.67465	14.20117
Std. Dev.	0.005312	0.774288	1.174577
Skwness	-0.156755	-0.242861	-0.446638
Kurtosis	1.927543	1.806678	1.950993
Jarque-Bera	0.780283	0.968301	1.107376
Probability	0.676961	0.616220	0.574826
Observations	15	15	15
Cross Section	3	3	3

المصدر: من إعداد الباحثان.

التحليل الأفقي لمتغيرات الدراسة

نناقش في هذا الجزء، التحليل الأفقي لمتغيرات الدراسة، وهو عبارة عن تحليل سلوك المتغيرات عبر الزمن، والهدف من هذا التحليل هو إعطاء فكرة عن تطور المتغيرات واتجاهاتها عبر الزمن؛ وذلك من خلال احتساب المتوسط الحسابي لجميع البنوك الإسلامية، في كل سنة من سنوات الدراسة، ومن ثم مقارنة المتوسط السنوي بالسنوات الأخرى.

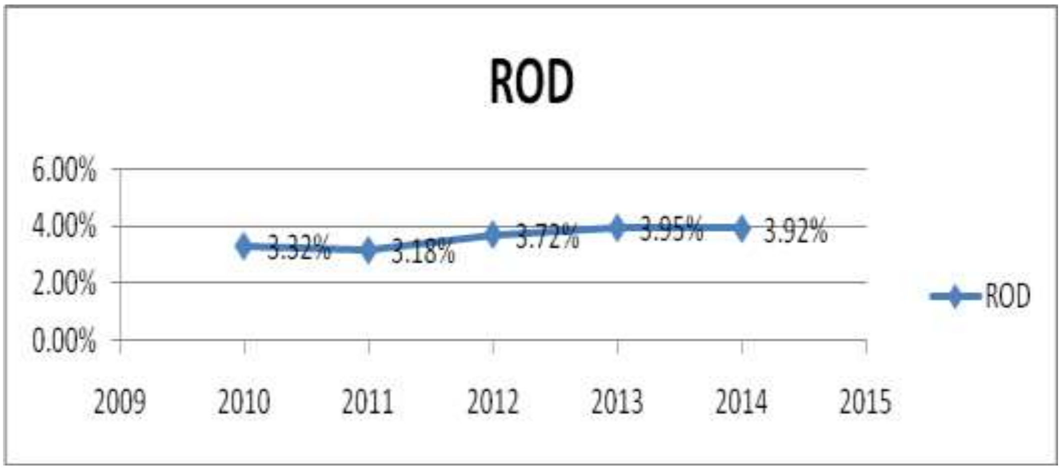
ويبين الجدول (2) سلوك متغيرات الدراسة عبر الزمن، كذلك توضح الأشكال من (1) إلى (3) سلوك تلك المتغيرات بالرسم البياني.

الجدول (2)

سلوك متغيرات الدراسة عبر الزمن (2010–2014)

السنة	(ROD)	VOB	TOR
2010	3.32%	20.647	10.983
2011	3.18%	20.767	16.277
2012	3.72%	20.897	16.093
2013	3.95%	21.007	16.130
2014	3.92%	21.530	16.170

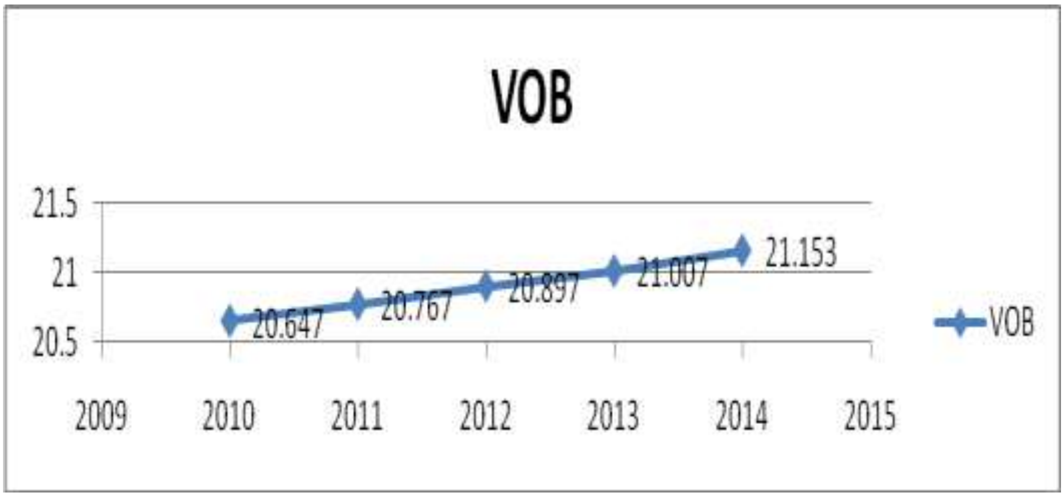
المصدر: من إعداد الباحثان.



الشكل (1)

معدل العائد على حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (ROD) أو (ROD)

المصدر: من إعداد الباحثان.



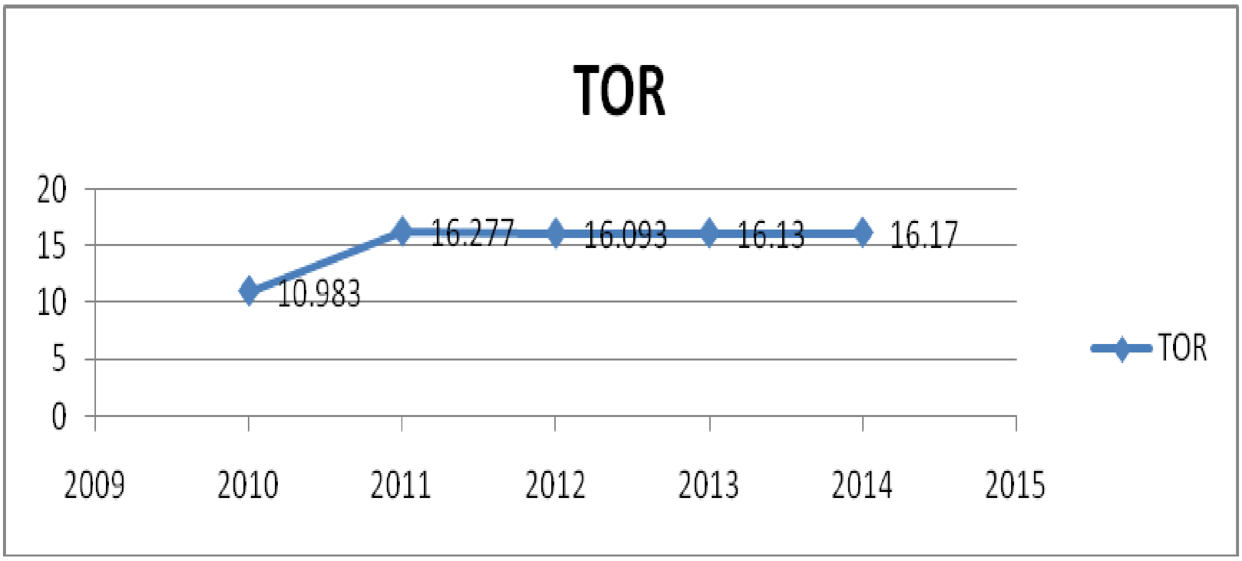
الشكل (2): حجم البنك (VOB)

المصدر: من اعداد الباحثان.

– معدل العائد على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (ROD): وفقاً للشكل (1)، فقد شهد معدل العائد على

حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (ROD) نموا منذ العام (2010)، إلى العام (2013)، مع هبوط طفيف في عام (2011)، وكذلك هبوط طفيف عام (2014)؛ وهذا الهبوط طبيعي ومقبول، نظراً لتقلبات السوق، وأثر ذلك على عمليات البنوك الإسلامية.

- حجم البنك الإسلامي (VOB): يلاحظ حركة النمو في حجم البنك الإسلامي (VOB) عبر الزمن، وهذا يعكس ثقة جمهور المتعاملين مع البنوك الإسلامية، والإقبال الشديد والحرص من قبل المشتغلين والمهتمين بالعمليات المصرفية، على موافقة عملياتهم المالية، لضوابط الشريعة الإسلامية.
- مخاطر عمليات البنك الإسلامي (TOR): يلاحظ في الشكل (3)، التقارب النسبي في متوسطات مخاطر عمليات البنوك الإسلامية، مقاسة باللوغارتم الطبيعي لصافي ربح التشغيلي للبنك الإسلامي بعد الضرائب، مع تذبذب بسيط في قيم المخاطر، وهذا مؤشر مقبول، فكلما زاد حجم البنك الإسلامي، تزيد مخاطر عملياته. وقد يعزى تدني قيمة مخاطر عمليات البنوك الإسلامية (TOR)، في عام (2010)، بسبب تحويل بنك الأردن دبي الإسلامي عملياته المصرفية، لتكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يعكس تحمل بنك الأردن دبي الإسلامي، لمخاطر عملياته، والتي يجريها لأول مرة حسب الشريعة الإسلامية.



الشكل (3)

مخاطر عمليات البنك الإسلامي (TOR)

المصدر: من اعداد الباحثان.

مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

تعرض الدراسة هنا نتائج تحليل الارتباط بين جميع متغيرات الدراسة، وتكمن أهمية مصفوفة الارتباط هذه؛ في أنها تعطينا فكرة مبدئية عن علاقة المتغيرات ببعضها البعض، وعن اتجاه العلاقة بين كل متغير وآخر.

وعلى الرغم من أن هذه المصفوفة قد تعطي فكرة عن التعددية الخطية بين المتغيرات المستقلة (multicolinearity) من خلال إظهار الارتباط بين المتغيرات الذي يعدّ أحد شروط الانحدار، إلا أن الأسلوب الإحصائي الذي سيتم استخدامه هنا وهو تحليل الانحدار المشترك يقوم بحل جميع المشاكل التي قد تظهر في البيانات مثل مشكلة التعددية الخطية، أو التوزيع الطبيعي (normality)، أو عدم تجانس التباين (Hetroscedasticity)، وذلك لأنه يقوم أساساً على تحليل الانحدار من خلال البواقي (Residuals)، وليس من خلال القيم الأصلية للمتغيرات.

الجدول (3)

مصفوفة ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

	ROD(ROD) وا	VOB	TOR
ROD	1.000		
VOB	0.092	1.000	
TOR	0.230	0.676	1.000

المصدر: من إعداد الباحثان.

ومن خلال الجدول (3)، يمكن ملاحظة وجود ارتباط موجب ولكن ضعيف بين العائد على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (ROD) وحجم البنك الإسلامي (VOB)، ومقداره (0.092)؛ وقد يعزى هذا الأمر، إلى عدم اشتراط كبر حجم البنك كي تزيد عوائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، إما بسبب:

1 – عدم وجود توظيف تام للأموال المتاحة للاستثمار في البنك الإسلامي، وهذا يعني قبول البنك لأموال من المودعين، دون وجود قدرة على استثمار هذه الأموال.

2 – طريقة خلط أموال البنك الخاصة وأولوية الاستثمار، مع أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، هل هو خلط كُلي أو جزئي أو فصل تام، لأن لكل طريقة آليتها الخاصة بتوزيع الأرباح بين حملة الأسهم والمودعين.

ويظهر الجدول (3) أيضاً، وجود ارتباط موجب ومعقول يساوي(0.230)، بين عوائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (ROD)، ومخاطر عمليات البنوك الإسلامية (TOR)، وهذا يتفق مع أدبيات العلوم المالية، وجود علاقة موجبة ومقبولة بين العوائد والمخاطر.

كما تظهر الدراسة أيضا، وجود علاقة موجبة وقوية بين حجم البنك الإسلامي (VOB)، ومخاطر عمليات البنك الإسلامي (TOR)، تبلغ (0.676)، الأمر الذي يؤكد وجود علاقة طردية بين حجم البنك ومخاطره التشغيلية.

نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة

تعرض الدراسة الآن نتائج تحليل الانحدار المشترك، وذلك حسب طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Square OLS)، لنموذج الدراسة الذي تم مناقشته في هذه الدراسة، وصولاً إلى رفض أو قبول فرضيات الدراسة التي تم صياغتها.

نتائج تحليل نموذج الدراسة

يقوم نموذج الدراسة باختيار المتغيرين المستقلين حجم البنك الإسلامي (VOB)، ومخاطر عمليات البنك الإسلامي (TOR)، على المتغير التابع معدل العائد على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (ROD). والجدول (4) يستعرض نتائج تحليل الإنحدار لهذا النموذج.

الجدول (4)

نتائج تحليل نموذج الدراسة

$(ROD)_{i,t}=\alpha+\beta 1VOB_{i,t}+\beta 2TOR_{i,t}+u_t$

Variable	Coefficient	t-statistuc	Prob
α	0.045603	1.012233	0.3314
$\beta 1$	-0.000725	-.306092	0.7648
$\beta 2$	0.000378	0.811644	0.4328

$(ROD)_{i,t} =0.045603+(-0.000725)VOB_{i,t}+0.000378TOR_{i,t}+u_t$

R-squared	0.060118
Adjusted R-squared	-0.096529
F-statistic	0.383783
Prob (F-statistic)	0.689349
Durbin-Watson stat	0.940188
Sample	2014-2010
Number of cross-section	3
Total panel (balance) observation	15

المصدر: من إعداد الباحثان، تم التحليل باستخدام تقنية Panel Least Squares

ومن خلال الجدول (4) يمكن ملاحظة ما يلي

1 – كان المقطع الثابت (α) موجباً، ويساوي (0.045603)، وهي قيمة متدنية، مما يشير إلى عدم وجود فروقات بين البنوك الإسلامية الداخلة في العينة، وبأن تأثير المتغيرين المستقلين على المتغير التابع لا يختلف من بنك إلى آخر، وهذه النتيجة يمكن قبولها في حالة البنوك الإسلامية، نظراً لأن طبيعة عمليات البنوك الإسلامية تختلف عن طبيعة عمليات البنوك المعاصرة.

2 – كان معامل حجم البنك ($\beta 1$)، سالب ومقدره -(0.000725)، وهو غير مهم إحصائيا، وهذا يعني أن لا علاقة لحجم البنك، بعائد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، وذلك نظراً لطبيعة معالجة البنوك الإسلامية لهذه الأموال، حيث تحكم عملية توزيع الربح على أصحاب الودائع الاستثمارية المطلقة، طريقة البنك في خلط أموال البنك الخاصة مع أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية.

3 – كان معامل مخاطر عمليات البنوك الإسلامية ($\beta 2$) موجب، ومقداره (0.000378)، وهو غير مهم إحصائيا، وذلك نظراً لطبيعة عمليات البنوك الإسلامية، التي تختلف عن عمليات البنوك المعاصرة، حيث تقوم البنوك تقوم عمليات البنوك المعاصرة على توظيف موجوداتها بقروض بفائدة معلومة، وتغذي هذه القروض بقبول ودائع من عملائها نظير فائدة ثابتة تدفع للعميل. في حين أن عمليات البنوك الإسلامية المشاركات كالمشاركة المتناقصة، والمداينات كالمرابحة، وهذا ينعكس على طبيعة مخاطر عمليات البنوك الإسلامية.

4 – كانت القوة التفسيرية (R-squared) للمتغيرين المستقلين حوالي (0.06)، مما يشير إلى أن المتغيرين المستقلين المختارين، عاجزين عن تفسير حوالي (0.94) من التغير في المتغير التابع العائد على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (ROD).

5 – كانت القيمة الإحصائية (F) تساوي حوالي (0.38) وهي متدنية، وكانت أهميتها النسبية (Prob F-statistic) غير مهمة احصائيا عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا يؤثر على عدم ملاءمة النموذج المختار (Goodness of fit).

6 – بلغت القيمة الإحصائية (Durbin-Watson) حوالي (0.94)، وهي قيمة بعيدة عن المثلى (2.00)، وهذا يشير إلى احتمال وجود الإرتباط المتسلسل في قيم المتغير التابع العائد على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (ROD)، وبالتالي قد يضعف صحة وملاءمة البيانات لأسلوب الانحدار.

7 – تم اعتماد فترة الدراسة كاملة للتحليل وهي من (2010) إلى (2014)، وبواقع (3) بنوك إسلامية، مع الأخذ بعين الإعتبار أن بنك الأردن دبي الإسلامي قد سجل ربحا سالبا عام (2010) مقدارة (3’407’542) دينار، وهذا هو العام الذي باشر فيه بنك الأردن دبي الإسلامية عملياته المصرفية الإسلامية، ولما كان قياس مخاطر عمليات البنوك الإسلامية (VOB) باللوغارتم الطبيعي لصافي الربح التشغيلي للبنك الإسلامي بعد الضرائب، ونظرا لتعذر حساب لوغارتم طبيعي لرقم سالب، تم اعتبار أن اللوغارتم الطبيعي لصافي الربح التشغيلي لبنك الأردن دبي الإسلامي يساوي (صفر)؛ وعليه اعتبر عدم وجود أية مفردات مفقودة، ليكون بهذا عدد المشاهدات الكلي الداخلة في التحليل (15) مشاهدة.

نتائج اختبار فرضيتي الدراسة

من خلال نتائج تحليل الإنحدار لنموذج الدراسة، يمكن التوصل إلى قبول أو رفض الفرضيتين المتعلقتين بهذا النموذج كما في الجدول رقم (5)، وعلى النحو المبين فيما يلي:

1 – قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، لحجم البنك الإسلامي (VOB)، على معدل العائد على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (ROD).

2 – قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، لمخاطر عمليات البنوك الإسلامية (TOR)، على معدل العائد على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (ROD).

الجدول (5)

نتائج اختبار فرضيتي الدراسة

الرقم	نص الفرضية	النتيجة	اتجاه التأثير
H0-1	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، لحجم البنك الإسلامي (VOB)، على العائد على حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة (ROD)	رفض	سالب
H0-2	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، لمخاطر عمليات البنك الإسلامي (TOR)، على العائد على حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة (ROD)	رفض	موجب

النتائج والتوصيات

بالاعتماد على ما جاء في هذا البحث فقد توصل الباحثان إلى عدم وجود تأثير مهم لحجم البنك الإسلامي أو مخاطر عملياته على العائد على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، نظراً لطبيعة خلط أموال البنك الخاصة مع أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية، الأمر الذي ينعكس على طريقة قياس وتوزيع الربح في نهاية السنة. إضافة إلى عدم ملاءمة قياس مخاطر عمليات البنوك الإسلامية بنفس الطريقة التي يتم فيها قياس مخاطر عمليات البنوك التقليدية، نظراً

لاختلاف طريقة إدارة كل بنك لموجوداته ومطلوباته.

وبناءً عليه يوصي الباحثان:

1 – تطوير نموذج لقياس حجم البنك الإسلامي، ومخاطر عمليات البنوك الإسلامية، وأثر ذلك في العائد على حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة، باستخدام أدوات قياس تتناسب وطبيعة عمليات البنوك الإسلامية.

2 – إنشاء جمعية عمومية لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، على غرار الجمعية العمومية للمساهمين، وذلك ليتسنى لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، أن يتابعوا نتائج أعمال البنك، والإشراف على أداء البنك، وعرض مطالبهم على مجلس إدارة البنك.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

إبن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد، (1968). المغني، مكتبة القاهرة، القاهرة، مصر.

أبو محيميد، م، (2008). مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، أطروحة دكتوراة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

اتحاد المصارف العربية، (1989). المصارف الإسلامية.

الإمام مالك بن أنس، (1400هـ). المدونة الكبرى، رواية سحنون، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت، لبنان.

التيجاني، عبد القادر، (1987). محاسبة النشاطات المتميزة للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية.

حماد، طارق عبد العال، (2003). إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

حمودة، سامي، (1991). تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، الطبعة الثالثة، دار التراث، القاهرة، مصر.

الحنيطي، م، (2009). أثر ادخال تكنولوجيا الإنترنيت ومخاطرها على العمليات المصرفية لدى البنوك في الأردن، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

خان، طارق الله وحبيب، احمد، (2003). إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ورقة مناسبات رقم 5، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية.

الربيعة، سعود، (1992). تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته، الطبعة الأولى، مركز المخططات والتراث والوثائق.

رمضان، زياد وجودة، محفوظ، (2000). الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

السالوس، أحمد بن علي، (2005). مخاطر التمويل الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة ام القرى، مكة المكرمة، السعودية.

سمحان، ح. ومبارك، م. (2014). محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

سمحان، ح، (2000)، أسس العمليات المصرفية الإسلامية المفهوم والمحاسبة، الطبعة الأولى، مطابع الشمس، عمان، الأردن.

سمحان، حسين محمد، (2008). أساليب خلط مال المضاربة وآثارها في قياس الربح وتوزيعه في المصارف الإسلامية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 4، العدد 4، الأردن.

الشرفا، ي، (2007). مدى التزام البنك الإسلامي الفلسطيني بمعيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الإستثمار، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد (15)، العدد (1)، ص ص 370:349.

صالح، م، (2009). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، الجزائر.

صوان، م، (2013). أساسيات العمل المصرفي الإسلامي دراسة تحليلية مع ملحق بالفتاوي الشرعية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

الصيفي، عبد الله علي والسليم، بدر علي، (2010). الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية: تخريجها وكيفية توزيع أرباحها، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد (37)، العدد (1)، ص ص 220:202.

الضلاعين، حسني مبروك، (2014). ضوابط الملاءة للمؤسسات المالية الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

طايل، م، (1988). البنوك الإسلامية المنهج والتطبيق، بنك فيصل الإسلامي المصري، جامعة أم درمان، السودان.

العثماني، محمد، (1998). بحوث في قضايا فقهية معاصرة، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا.

عريقات، ح. وعقل، س، (2012)، إدارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عمايرة، خ، (2005)، أثر أداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة تحليلية للمصارف التجارية العاملة في الأردن (1994م-2003م)، أطروحة دكتوراة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

القضاة، زكريا، (1984). السَّلم والمضاربة، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر.

قندوز، عبد الكريم أحمد، (2012). إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية: مدخل الهندسة المالية، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 9، الجزائر.

الكاساني، علاء الدين ابو بكر مسعود بن أحمد، (1986). بدائع

الصنائع في ترتيب الشرائع، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية.
الكراسنة، إبراهيم، (2006). أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقدي العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات.
النووي، محي الدين يحيى بن شرف، شرح المهذب، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، لبنان.
الوادي، م، وسمحان، ح، (2014). المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، الطبعة الخامسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

المراجع الأجنبية:

Jorion. P.(1996). Financial Risk Management Domestic and International Dimensions, Blackwell, Publishers, Cambridge, Massachusetts.

Koch, T.W and Scott, M.S. (2005). Bank Management Analyzing Bank Performance, 5th Ed., Mc Graw Hill, New York.

The Impact of the Risks of Islamic Banks Operations On the Profitability of Unrestricted Investment Account Holders

Hussein Samhan, Khaled K.Jjumah *

ABSTRACT

This study aimed to test the effect of the size of the Islamic Bank, and the risks of its operations, on the return of unrestricted investment account holders rights. The property of clients, of unrestricted investment accounts, for their deposits continues; and doesn't move to the bank, but it is responsible for the operation of the money and its investment. The study examined the size of Islamic Bank for the residual claims and and the operation risks for the net working profit of the bank as two ariables and their effect on the returns of the unrestricted accounts. The study revealed that there were no statically significant differences related to the effect of the bank size and its operations risks on on the returns f the clients of the the unrestricted accounts. This is attributed, according to the study, to the nature of the operations of the Islamic Bank which is different from the other banks in the source of money and risks management policies which is reflected on the methods of measuring the efficiency of Islamic banking operations. The study suggested developing tools to assess Islamic banks performance, in accordance with the nature of their operations.

Keywords: Unrestricted Investment Accounts, Operational Risks, The Islamic Bank.

* Zarqa University; Jordan (1), Amman, Jordan (2). Received on 31/12/2015 and Accepted for Publication on 23/06/2016.